الخلاصة :

تُعد السياسة الخارجية الإيرانية من قبل فريق مختص يعمل على رسم سياسة خاصة لإيران ومن ثم تعرض على الولي الفقيه لأجل إقرارها والمصادقة عليها، مما يعني أن الولي الفقيه في إيران هو من يضع الخطوط العامة والنهائية لسير السياسة الإيرانية سواء كانت على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي ، وإن الولي الفقيه يمسك بأدوات صنع القرار السياسي في إيران من خلال مجموعه من المؤسسات التي يترأسها علماء دين و موظفين خُلص له في جميع مفاصل الحكومة الإيرانية و الذين يسيطرون على القرارات في اغلب مفاصل الدولة ، وعلى الرغم من كون الولي الفقيه يتمتع بصلاحيات دستوريه تجعله فوق السلطات الثلاث إلا انه لا يتدخل إلا في الامور الضرورية التي تتعلق بسيادة البلد و استقلال امنه و نظامه ، وعليه فأن حجم وطبيعة التأثير الذي مارسه الولي الفقيه في اقرار و صياغة الاتفاق النووي الإيراني كان محورياً و حاسماً، من خلال توجيهاته إلى لجنة المفاوضات الإيرانية بالسعي لإتمام البرنامج النووي الإيراني وعدم التنازل عن التقنية النووية مهما كان الثمن، وإن إيران لن تتخلى ابدا عن برنامجها النووي الخاص في تخصيب اليورانيوم، وأنها مستمرة في تخصيب اليورانيوم وأنهاء التعليق الطوعي مركزين على حقهم الطبيعي والقانوني في امتلاك الطاقة السلمية، والانتقال من دولة نفطية منتجة إلى دولة صناعية متقدمة، تعتمد على التقنيات الحديثة لمصادر الطاقة والتي من أهمها الطاقة النووية .